

المغرب: عام على صدور تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة

بيان اليوم

30-11-2006

بعد مرور سنة كاملة على إصدار التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، أصدرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف بيانا طالبا فيه بالتطبيق الفوري للقرارات والتوصيات الواردة في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة. وذكر البيان أن المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، سواء بشكل انفرادي أو في إطار هيئة المتابعة لتوصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، سبق أن قاما بتقييم لنتائج أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة المتضمنة في التقرير الختامي المقدم للملك منذ سنة، في 30 نونبر 2005. وأكد بيان الجمعية والمنتدى على الطابع الجزئي لنتائج هيئة الإنصاف والمصالحة، التي لم ترق، حسب تعبيره، لمستوى الحد الأدنى المشترك للحركة الحقوقية والديمقراطية المغربية، المتضمن في توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المنعقدة في 09 - 10 - 11 نونبر 2001. ورغم ذلك فقد أكد بيان المنتدى والجمعية من جديد على الطابع الإيجابي لنتائج أشغال الهيئة التي تم التوصل إليها بفضل مجهودات ونضالات مجمل القوى الديمقراطية. ومن جهة أخرى جددا المطالبة بإعمالها وتطبيقها دون تماطل. وبعد مرور سنة كاملة على إنجاز تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، وحل الهيئة، وتكليف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والسلطة التنفيذية بتطبيق قرارات وتوصيات الهيئة، سجل بيان المنتدى والجمعية غياب تطبيق النتائج التي تم التوصل إليها، سواء على مستوى الكشف عن مصير سائر المختطفين، أو تحديد هوية الرفات وتسليمها للأسر الراغبة في ذلك، أو استكمال الحقيقة بالنسبة لمجمل الانتهاكات، أو جبر الضرر الفردي (المادي، الصحي، الاجتماعي، المعنوي) والجماعي، أو الحفاظ على الذاكرة أو اعتذار الدولة للضحايا والمجتمع، أو إطلاق سراح ما تبقى من معتقلين سياسيين، أو إجراء التوصيات المتعلقة بالإصلاحات الدستورية والقانونية والمؤسسية لتفادي تكرار الانتهاكات الجسيمة مستقبلا، خاصة منها تلك التوصيات التي لا تتطلب مجهودا تقنيا أو مسطريا مثل إلغاء عقوبة الإعدام والانضمام للمحكمة الجنائية الدولية. وبعد أن شدد بيان الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، على ضرورة التطبيق الفوري للقرارات والتوصيات الواردة في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، أكدا إرادتهما لتفعيل هيئة المتابعة لتوصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة، وجددا العزم على مواصلة النضال من أجل إعمال كافة توصيات المناظرة الوطنية، ومن أجل أعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب، ومن أجل إقرار دستور ديمقراطي، كمدخل لبناء أسس دولة الحق والقانون، الشرط الأساسي لتفادي تكرار الانتهاكات الجسيمة مستقبلا.